

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٢

بضم أعضاء إلى مجلس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
رئيس الجمهورية
 بعد الاطلاع على الدستور ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم
 أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ؛

قرار :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة شركة السد العالي للشروعات الكهربائية
 والصناعية على النحو التالي :

السيد المهندس خالد مصطفى سلطان ، رئيس مجلس الإدارة السيد المهندس مصطفى سعد ، نائب رئيس مجلس الإدارة السيد المهندس داود دانطون ، مديرًا عامًا للشئون الفنية السيد أمحمد عبد الحميد المادي حسن ، مديرًا عامًا للمتنفيذ السيد عبدالفتاح ظاهر القاضي ، مديرًا عامًا للشئون المالية والإدارية ... أربعة أعضاء منتخبون ...	أعضاء
--	--------------

وتصدر بتحديد اختصاصات نائب رئيس مجلس الإدارة قرار
 من وزير الكهرباء .

مادة ٢ - يستمر رئيس مجلس الإدارة في تناضي ما يحصل عليه حاليا
 من مرتب وبدل تمثيل لحين اعتماد تقييم مستوى الشركة من السلطة المختصة .
 كما يشتغل باق الأعضاء في تناضي ما يحصلون عليه حاليا من مرتبات
 لحين تحديد مستويات وظائفهم من السلطة المختصة بذلك .

مادة ٣ - على وزير الكهرباء تنفيذ هذا القرار .

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٢٥ مايو سنة ١٩٧٢)

أبور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٢

بنقل صنعن الكاتوشوك الغوري من شركة المحارب والهندسة
 إلى شركة التنصر لتجهيزات الكاتوشوك التابعة للؤسسة المصرية
 العامة للصناعات الكيماوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
 رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات
 العامة الصناعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد
 رأس المال المؤسات العامة ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
 الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٧٢

بتشكيل مجلس إدارة شركة السد العالي
 للشروعات الكهربائية والصناعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠
 لسنة ١٩٦٧ ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
 رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة
 المصرية العامة للكهرباء ؛

وعلى قرار وزير الكهرباء رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧١ بتأسيس شركة
 السد العالي للشروعات الكهربائية والصناعية ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٧٢

بتاجير قطعة أرض إلى جمعية الشبان المسلمين ببور سعيد بإيجار اسني
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب في
العقارات المملوكة للدولة والتحول عن أموالها المقوله والقوانين المتعلقة به؛

قرر :

مادة ١ - تأجير قطعة الأرض رقم ٢٢٤٣ مسلسلة ببور سعيد بمحفظة
بور سعيد من أملاك الدولة الخاصة وبالتالي مساحتها تسعه آلاف وثلاثمائة
وسبعين وثلاثين متراً مربعاً وثلاثة وسبعين متراً مربعاً إلى جمعية الشبان
المسلمين ببور سعيد بإيجار اسني فتره جنيه واحد سنوي لمدة ٩ سنوات
اعتباراً من ٨ مارس سنة ١٩٦٩، مع التنازل عن مبلغ ٩٦٦٢ جنيه و١٧١ مليم (تسعة آلاف وسبعين واثنين وستين جنيهها ومائة وواحدة وسبعين ملما)
المستحق على الجمعية المذكورة مقابل انتفاعها بقطعة الأرض المشار
إليها وذلك في المدة من ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ حتى ٧ فبراير سنة ١٩٦٩.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٢٥ مايو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٢

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعل قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣؛

قرر :

مادة ١ - تخفى من الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
السيارة ثبات موديل ١٩٦٧ والمخرج عنها مؤقتاً بدفتر المرور الدولى رقم ٥٧٧٥٧٥٥ في ٤ أبريل سنة ١٩٦٧ باسم السيد/ اندرية مارسيل بوزار.

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار.

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٢٥ مايو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار :

مادة ١ - نقل صنع الكاوتوك الرغوي بكافة معداته والآلات
والتجهيزات الخاصة من شركة المحاريش والمندسة إلى شركات المؤسسة
المصرية العامة للتجارة إلى شركة النصر لمنتجات الكاوتوك التابعة لمؤسسة
المصرية العامة للصناعات الكيماوية.

مادة ٢ - يعدل رأس كل من المؤسسة المصرية العامة للتجارة
والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية بقيمة ما يؤول من أصول وخصوم
المصنع المشار إليه و الماددة السابقة على أساس القيمة الدفترية الصافية له.

مادة ٣ - على من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية ورئيس وزیر الصناعة والتبرول والثروة المعدنية إصدار
القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٢٥ مايو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٣ لسنة ١٣٩٢

بالتأزيل عن رسوم بوابة مصيف رأس البر المدرجة بموازنة
المجلس عام ١٩٧٢/١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور

وعلى قانون نظام إدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المنطلقة له؛ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي؛

قرر :

مادة ١ - الموافقة على قرار مجلس مدينة رأس البر الصادر في ١٩٧١/٧/٢٨ رقم ١٩٧٢/٧/١
بالتنازل عن رسوم بوابة مصيف رأس البر المدرجة بموازنة المجلس لعام ١٩٧٢/١٩٧١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر براسة الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٢٥ مايو سنة ١٩٧٢)

أنور السادات